

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٩٢٨ لمجلس الأمن المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن نظير المجلس في البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق التي بدأت أمس بين الطوائف العرقية في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، والتي قُتل فيها كثير من الأشخاص كما جرح المئات. ويدين المجلس أيضا الهجمات التي تعرضت لها قوة الأمن الدولية في كوسوفو وأفراد ومواقع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وهذا العنف غير مقبول ويجب وقفه على الفور، كما يجب تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. ويجب أن يفهم مرتكبو تلك الأعمال أن الهجوم على الوجود الدولي هو هجوم على المجتمع الدولي بأسره وأن التطرف ليس له دور في مستقبل كوسوفو.

"ويطلب مجلس الأمن من جميع الطوائف في كوسوفو، أخذا في الاعتبار مسؤولية كل منها، وقف جميع أعمال العنف وتجنب زيادة التصعيد واستعادة الهدوء. ويحث المجلس الأطراف على الامتناع عن الإدلاء ببيانات واتهامات غير مسؤولة وتحريضية. ويكرر المجلس الإعراب عن رأيه بأنه يجب على السكان في كوسوفو اللجوء إلى الوسائل السلمية والديمقراطية والعمل من خلال القنوات المعترف بها والمشروعة، بما فيها الأمم المتحدة وهيئات مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، لمعالجة تظلماتهم. وهو يشدد على أن السلطات في كوسوفو تجري تحقيقات قانونية، لا سيما في ما يتعلق بالأحداث التي قُتل فيها أحد المراهقين من صرب



كوسوفو بإطلاق النار عليه في بريشتينا ومقتل ثلاثة أطفال من ألبان كوسوفو في ميتروفيتشا، ويدعو إلى إجراء تحقيقات شاملة في جميع الحوادث الأخرى.

”ويعرب المجلس عن استيائه لما ورد من أنباء عن عمليات القتل والإصابة بين سكان كوسوفو، فضلا عن الضحايا من بين أفراد دائرة شرطة كوسوفو والشرطة المدنية الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو. ويعرب المجلس عن تعازيه لأسر جميع الضحايا.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا وجود حاجة ملحة لأن تتخذ السلطات في كوسوفو خطوات فعالة لإنفاذ سيادة القانون وضمان توفير الأمن على النحو الملائم لجميع الطوائف العرقية وتقديم جميع مرتكبي الأعمال الإجرامية إلى العدالة. ولا زال إنشاء مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح وديمقراطي في كوسوفو مستقرة هو الهدف الأساسي للمجتمع الدولي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسوف يرصد مجلس الأمن عن كثب تنفيذ الأطراف لالتزاماتها وفقا لوثيقة ‘معايير كوسوفو‘.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، ويعرب عن ترحيبه بمواصلة الوجود الأمني الدولي اتخاذ التدابير الإضافية التي يُرتأى أنها ضرورية لاستقرار الحالة في جميع أرجاء كوسوفو. ويطلب من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والسلطات في بلغراد وجميع المعنيين إبداء التعاون التام. ويحيط المجلس علما بالبيان المشترك الصادر عن الممثل الخاص ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والقادة السياسيين وغيرهم في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.“